محليات

الشعار: الحكومة السورية تعمل على حل جميع مشكلات الجالية السورية في المغترب

الوطن

أكد وزير الداخلية اللواء محمد الشعار أن الحكومة السورية تعمل على حل جميع المشكلات التي تتعرض لها الجالية السورية سواء في دولة الكويت أم غيرها من الدول.

وبيّن الشعار أن اندحار الإرهاب وتحقيق الانتصار على الإرهاب وداعميه يعود إلى صمود سورية وشعبها وتضحيات جيشها الباسل وقوى الأمن الداخلي وحكمة قائدها الرئيس بشار الأسد، مشيراً إلى الإنجازات الميدانية التي يحققها الجيش العربي السوري وقوى الأمن الداخلي على الجبهات كافة.

ولفت الشعار خلال لقائه وفد اللجنة الاغترابية في دولة الكويت أمس إلى اعتزاز سورية بأبنائها في الخارج، مشيراً إلى أنها تعتبرهم رسلاً وسفراء حقيقيين في بلدان الاغتراب من خلال تمسكهم بوطنهم وإخلاصهم له، مثنياً على مبادرة الجالية السورية في الكويت بتكريم جرحى قوى الأمن الداخلي ما يؤكد تمسك السوريين بوطنهم وانتمائهم رغم الضغوط التي مورست عليهم في العديد من دول الاغتراب.

وبدورهم أعضاء الوفد ثمنوا عالياً دور قوى الأمن الداخلي وعبروا عن اعتزازهم بالصمود البطولي للشعب السوري وجيشه الباسل وقوى الأمن الداخلي والفخر بالانتصارات التي تتحقق كل يوم وأكدوا الالتزام بواجبهم الوطني والمساهمة في تقديم كل ما يلزم تجاه وطنهم.

تطوير قوانين الاستثمار لإتاحة دخول أموال الاغتراب إلى سورية

الوطن

ناقشت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريما قادري يوم أمس مع وفد اللجنة الاغترابية السورية في الكويت إمكانية مساهمة اللجنة في ترميم بعض منشآت معاهد ذوي الاحتياجات الخاصة أو ذوي الإعاقة التي تعرضت للتدمير بسبب اعتداءات التنظيمات الإرهابية وأحدها في حلب، وإمكانية العمل في محافظات أخرى وتمويل بعض النشاطات المتعلقة بالخدمات الصحية المقدمة للأشخاص المحتاجين.

وبحثت قادري آفاق التعاون بين الجانبين ضمن مجالات عمل الوزارة في تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية وبرامجها لذوي الإعاقة والجرحى وأسر الشهداء.

واطلع الوفد على عرض تقديمي عن عمل الوزارة وتوجهاتها في برامج رعاية المسنين ومكافحة ظاهرة التسول والتشرد ورعاية المعوقين ونظام إدارة الحالة لحماية الفئات الضعيفة والمهمشة بالتعاون مع الجهات الحكومية والأهلية إضافة لدورها في برامج التنمية الريفية وتعزيز برامج التشغيل والتوظيف.

من جانبهم ركز أعضاء الوفد ضرورة تطوير بعض القوانين المرتبطة بالاستثمار بما يتيح إمكانية دخول رؤوس أموال الاغتراب إلى سورية للاستثمار في الواقع الاجتماعي معربين عن استعدادهم لدعم برامج الوزارة والمشاريع التي تقترحها بما يطور عملها في ظل الاهتمام الكبير من المواطنين بالجانب المعيشي.

ونوهت قادري بقبول الوفد للأفكار والمساهمات على مستوى خدمات مراكز التنمية الريفية مشيرة إلى أهمية المشاركة في الرأي والخبرة لتوجيه المساهمة بشكل أكثر جدوى وتحقيق نتائج جيدة على المدى الطويل.

نقيب المحامي لـ«الوطن»: رسومنا الأرخص في الوطن العربي وندفع رواتب ومعونات بقيمة ١,٢ مليار سنوياً

رسوم من العيار الثقيل لانتساب الخريجين إلى نقابة المحامين

فادي بك الشريف

اشتكى عدد من خريجي كلية الحقوق بجامعة دمشق الارتفاع الكبير لرسم الانتساب إلى نقابة المحامين الذي يتجاوز ١٠٠ ألف ليرة سورية، معتبرين أنه ليس هناك قدرة عند الكثيرين من خريجي الكلية على دفعها وخاصة في ظل الظروف الحالية، حتى إنهم يواجهون صعوبة في تأمين مبلغ كهذا أو لربما قد يكون هذا المبلغ سبباً في تخليهم عن حلمهم بأن يصبحوا محامين، ولو توجه الخريج الجديد إلى استدانة المبلغ، فإن سداده أمر صعب وخاصة أن المحامي المتمرن لا يتقاضى أجراً في فترة تمرينه ولربما يدفع من جيبه.

صحيفة «الوطن» استطلعت آراء عدد من المحامين المتمرنين، إذ قال المحامي باسل: إن مهنة المحاماة لها خصوصية شديدة وهي في مكانة نفسية عالية جداً بالنسبة للناس، أي المحامي هو الشخص المتمكن القادر على الدفاع عنه وحمايته، علماً أنه يوجد كم هائل من خريجي الحقوق المسجلين في نقابة المحامين كوقت مستقطع بانتظار الوظيفة أو السفر، وأضافت المحامية سارة: التدريب يجب أن يقدر بمدى تمكن المتدرب ليقف أو ليكون بقدر المسؤولية التي اختارها وليس بالوقت المحدد، أما عن القسط فيجب التساهل مع هذا المقترح ويجب أن يعرض على النقابة المركزية لنقابة المحامين السوريين لتطبيقه.

وأشار المحامي المتمرن أدهم إلى أن الطلاب الذين تخرجوا في كلية الحقوق ومواليدهم في مطلع أو منتصف الثمانينيات يدفعون رسماً للنقابة يتجاوز ١٠٠ ألف ليرة سورية وذلك حسب الشرائح العمرية، وهذا حالي وحال كثير من الطلبة، وتساءل: هل من المعقول أنه وبسبب بعض الظروف التي لم تسمح بإكمال الدراسة والتخرج في السن الطبيعي أن تتحطم آمالنا عندما نصدم بمبالغ كبيرة كهذه.

وفي السياق طرحت أستاذة في كلية الحقوق بجامعة دمشق منى الإدلبي اقتراحاً بأن يتم تقسيط رسم الانتساب على عدة أقساط، وقالت: عندما يتخرج طلابنا من كلية الحقوق، تبدأ فيما بعد رحلة يملؤها التخبط.. أين نتجه وماذا نفعل؟

وأكدت الإدلبي في تصريح لـ«الوطن» أنه بالإمكان تقسيط الرسم على ٣ أقسام ليتكمن الطالب من تسديده، مشيرة إلى وجود عدد من الخريجين يضطرون لتغيير مهنهم بعد التخرج وذلك نتيجة الظروف والأوضاع، علماً أن شريحة كبيرة من الطلاب من ذوي الدخل المحدود والمتوسط قد لا يتسنى للكثيرين تأمين الرسم، من دون إنكار الخدمات والميزات التي تمنحها جراء الانتساب إليها.

الرسوم تتجاوز ١٠٠ ألف ليرة.. واقتراح بتقسيطها على ٣ دفعات

ولفتت الإدلبي إلى أن القرار الأعم لدى طلاب الحقوق الخريجين هو التوجه لنقابة المحامين والتسجيل لممارسة مهنة «الفرسان» على اعتبار أن الخيارات الأخرى من سلك وظيفي، دبلوماسي، قضائي يتوقف على معطيات كثيرة تلعب إرادة الآخر دوراً أكبر من الإرادة الشخصية.

وأوضحت الإدلبي أن المحامي يواجه عدة منغصات، منها اختيار الأستاذ الذي سيتمرن عنده ودفع القسط المطلوب الذي يقدر عليه البعض والبعض الآخر يجده ثقيلاً ليس لكبر قيمته، وإنما لتواضع إمكانية الخريج، ناهيك عن الوقت الذي سيقضيه في التمرين، والذي قد يدفع فيه أكثر مما يحصّل.

ولفتت الإدلبي إلى أهمية تسهيل اختيار الأستاذ المدرب، على أن يتم تعيينه من نقابة المحامين وفق جداول الأساتذة المحامين الذين يمكن لهم استقبال متمرنين إذا أمكن ذلك، مطالبة بضرورة النظر بعملية التقسيط للشابات والشباب الذين لا تتوافر لديهم إمكانية دفع القسط كاملاً.

وعن هذا الموضوع بين نقيب المحامين في سورية نزار السكيف في تصريح لـ«الوطن» أن النقابة جاهزة لتلقي أي طلبات ولكن القرار ليس بيد نقابة المحامين وإنما يعرض ويناقش في المؤتمر العام السنوي، كما أن الأمر بحاجة إلى تعديل في النظام المالي للنقابة ولعدة قرارات، مؤكداً أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تخفيض الرسوم خلال الفترة الحالية.

ولفت نقيب المحامين إلى أن استثنائية الظروف أثرت في شريحة الطلاب ممن هم غير قادرين على الانتساب إلى النقابة لقاء هذه الرسوم، معتبراً في السياق ذاته أن رسوم نقابة المحامين هي أدنى رسوم في الوطن العربي، وأن لدى النقابة الكثير من الالتزامات والأعباء، كما أن موارد النقابة ذاتية من الرسوم والطوابع واللصاقات وعدد من الاستثمارات، من غير أي دعم حكومي محلي أو خارجي، كاشفاً أن النقابة تدفع سنوياً ١,٢ مليار ليرة سورية رواتب لمحامين والمتقاعدين والمعونات والوفاة.

مكتب تنفيذي مؤقت لمجلس مدينة مصياف

حماة- الوطن

أصدر وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف قراراً بتعيين مكتب تنفيذي مؤقت لمجلس مدينة مصياف يمارس اختصاصات مجلس المدينة ومكتبه التنفيذي المحددة بقانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ وتعديلاته لحين إجراء انتخابات جديدة.

وبموجب القرار ٢٠٩ (الذي حصلت الوطن على نسخة منه) يتألف المكتب المؤقت من قاهر أبو الجدايل رئيساً وطلعت نظير سعود نائباً للرئيس، وحازم موفق حيدر وسامي أحمد بصل وحنان محمد جرعتلي وعيسى إبراهيم الأسمر وعلي سليمان خضور أعضاء.

وأكد محافظ حماة محمد الحزوري في تصريح لـ«الوطن» أن هذا القرار جاء بعد صدور مرسوم رئاسي بحل مجلس مدينة مصياف ومكتبه التنفيذي كاملا ، على خلفية التقصير في متابعة قضايا وشؤون المواطنين، والتساهل في معالجة مخالفات البناء والتعدي الجائر على المواقع الحراجية والغابات الطبيعية بالحرق أو قلع الأشجار المعمرة، وعدم استثمار أملاك مجلس المدينة العامة، وعدم متابعة شؤون وقضايا ذوي الشهداء بالشكل الأمثل.

ما لم يعلمه المحافظ!

القنيطرة - الوطن

ما لا يعرفه محافظ القنيطرة بعد مغادرته تجمع جديدة عرطوز الفضل ولقائه الأهالي وإطلاق حملة نظافة هي الثالثة هذا العام في التجمع ذاته، أن المخبز الاحتياطي الذي زاره المحافظ وأثنى على إنتاجه عاد إلى سابق عهده قبل الزيارة في إنتاج رغيف خبز غير جيد وشكاوى المواطنين الذين التقوه على باب المخبز من أن المخبز قد حسن إنتاجه اليوم لمعرفته بزيارة المحافظ كانت صحيحة ومحقة، وأن عينات المياه التي تم سحبها من منازل المواطنين وعددها ست كانت غير صالحة للشرب ونسبة العكارة فيها كبيرة، والشوارع والأحياء التي تم تنظيفها عادت إلى ما كانت عليه قبل حملة النظافة وهذا يقودنا إلى استنتاج مفاده أن الأمور كانت مفبركة لإظهار أن الأمور جيدة ولكن الواقع يقول إنها غير سليمة وعلى المحافظ أن يزور التجمع يوميا لتبقى الخدمات نوعا ما مقبولة.

والملاحظ أن المجلس المحلي الذي تم تطعيمه مؤخراً ببعض الوجوه غير قادر على إثبات وجوده والقيام بواجبه على أكمل وجه، وهذا ما دفع بمحافظ القنيطرة أحمد شيخ عبدالقادر أن يلتقي بأعضاء المجلس وجميع العاملين بالبلدية بحضور صحيفة «الوطن» فقط وقبل لقائه المواطنين وبعد جولة مطولة على التجمع والمفاصل الخدمية (مركز صحي ومخبز احتياطي وصالة الشركة السورية للتجارة) وتحميلهم كامل مسؤولية تدني الواقع الخدمي بالتجمع والتقصير والتراخي بتحسين الخدمات المقدمة لأبنائه، مؤكداً أنه لا وجود لهم على الأرض وهذا ما لمسه خلال الجولة على الأحياء وملاحظة غياب النظافة، قائلا: « هل أترك عملي وأتفرغ لتجمع الفضل »، شارحا ما تم تقديمه للبلدية من إعانات مالية وفرز آليات ثقيلة للمساعدة بترحيل القمامة وإصلاح الضاغطة وتكليف مديريتي البيئة والنفايات الصلبة بمتابعة واقع النظافة، ومانحهم مهلة شهر لتحسين الأداء وخاصة شرطي البلدية والا فإن مصيره سيكون السجن وموجها مدير مؤسسة المياه بإلزام رئيس الوحدة بالدوام في مقر البلدية ومرافقة أعضاء المجلس للتأكد من وصول المياه إلى المواطنين بعد الشكوى حول عدم انتظام دور المياه ووجود أكثر من حي لا تصله المياه إلا مرة كل عشرة أيام.

وأكد محافظ القنيطرة لمراسل «الوطن» عدم رضاه عن واقع تجمع جديدة عرطوز الفضل وباللا مبالاة لأعضاء المجلس البلدي وغياب التشاركية من المجتمع المحلي وعدم مشاركته في حملة النظافة أو التقيد في رمي القمامة في مواعيدها المحددة، لافتا إلى تحميل المجلس مسؤولية عدم إظهار الجهد والخدمات المقدمة من الحكومة وعدم رضا المواطن على تلك الخدمات «.

وأشار عبد القادر خلال لقائه المواطنين والاستماع إلى مطالبهم الخدمية إلى أن الدولة السورية ما زالت قوية وما تقدمه من خدمات تعجز عنه كثير من الدول رغم الأزمة التي تعصف بالبلاد منذ سبع سنوات والحصار الذي تفرضه الدول المتآمرة على الشعب السوري، مشيراً إلى وجود نقص في بعض المواد ولكن وطوال الأزمة لم تتوقف أية خدمة.

وبين المحافظ أنه في العام الماضي تم تقديم ١٠ ملايين لتحسين الطرق بالتجمع وحاليا تم تقديم ١٢ مليوناً كإعانة للبلدية للمساهمة في تعبيد بعض الطرق وتحسينها، مشيراً إلى أن معاناة الأهالي مع مياه الشرب لن تطول والتي سببها انخفاض منسوب الآبار وخروج اثنين منها من الخدمة، مطالبا مؤسسة المياه بضبط عمل صهاريج المياه المرخصة للتقيد بالتسعيرة المحددة وحجز المخالف فورا.

ويمكن تلخيص أبرز مطالب أبناء تجمع جديدة عرطوز الفضل خلال اللقاء الجماهيري بانعدام كامل للخدمات ونقص مياه الشرب وسوء الطرق لكثرة الحفر والمطبات العشوائية وتردي وسوء نوعية رغيف الخبز المنتج بالمخبز الاحتياطي وغياب الإنارة بالشوارع الرئيسة وارتفاع أسعار صهاريج المياه الخاصة وتقاضي السرافيس أجوراً مرتفعة عن التسعيرة المحددة وانتشار الدراجات النارية وتهور الشباب بقيادتها وضرورة تعيين عمال نظافة بعقود سنوية نظرا لرفض العمال العقود الموسمية لتدني راتبها.

٣٠ ليرة قيمة الوجبة الغذائية لعمال النظافة!

حماة- محمد أحمد خبازي

رغم كونها من أجمل المدن السورية، لكن عروس العاصي الفاتنة – حماة – تعاني من تراكم القمامة في أحيائها وخصوصاً البعيدة عن مركزها، والتي لا يستطيع مجلس المدينة ترحيلها يومياً والقضاء على أرق الأهالي منها لشح إمكاناته اللازمة لذلك، ما جعلها مصدر شكوى المواطنين.

رئيس مجلس مدينة حماة رضوان علواني بين لـ«الوطن» أن عدد عمال النظافة الدائمين والذين على رأس عملهم ٣١٥ عاملاً ويوجد ١٠٠ عامل عقود، وهذا العدد لا يكفي لجمع القمامة وترحيلها من المدينة الذي يحتاج إلى ألفي عامل، مضيفاً: ونعاني من نقص حاد في عدد الآليات اللازمة لجمع وترحيل ٨٠٠ – ١٠٠٠ طن من القمامة يومياً، إذ يوجد لدينا ٢٤ ضاغطة كبيرة بجاهزية متوسطة وضعيفة ونحتاج إلى ٦٥–٧٠ ضاغطة، ٨ ضاغطات صغيرة ومتوسطة بجاهزية شبه ضعيفة ونحتاج إلى ١٥، ويوجد ثلاث كانسات آلية وجاهزيتها ضعيفة ومتوسطة ونحتاج إلى ١١ كانسة، و٥ تركسات صغيرة والحالة الفنية ضعيفة والأعطال شبه دائمة ونحتاج إلى ١٠ تركسات.

وقال علواني: لا يوجد لدينا تركس كبير علماً أننا بحاجة إلى تركسين، ويوجد ١٢جراراً، ١٠ منها كبيرة ونحتاج إلى أكثر من ٢٠ جراراً كبيراً و٦ جرارات صغيرة، ونحن بحاجة إلى سيارتي اختصاص نقل نفايات طبية، ولدينا ١٢ دراجة للمراقبين ونحتاج إلى ٣٠ دراجة، ويوجد بالمدينة ١٤٠٠ –١٥٠٠ حاوية ونحتاج إلى ٢٠٠٠ حاوية، ومن عربات نقل قمامة نحتاج إلى ١٠٠ عربة وإلى ١٠٠ حاوية صغيرة توزع في الأزقة والأحياء الصغيرة كذلك نحتاج إلى ٣٠٠ سلة صغيرة تعلق على الأعمدة.

وضمن هذه المعطيات والآليات والكادر العمالي فإن مديرية النظافة تعمل على ترحيل ٨٠٠–١٠٠٠ طن من القمامة يومياً إلى كاسون الجبل شرق حماة.

وأشار علواني إلى أن مطالب عمال النظافة فهي زيادة اعتمادات اللباس وقيمته، وزيادة قيمة الوجبة الغذائية المخصصة من الحكومة بـ٢ بيضة وربع كيلو من الحليب على ألاّ تتجاوز هذه الوجبة ٣٠ ليرة سورية وقياساً مع الوضع الراهن والأسعار الرائجة في الوقت الحالي فإن هذه الوجبة لا تناسب أي عامل!

مليار ليرة مبيعات ألبان حمص في ٦ أشهر وبانتظار الدعم الحكومي

حمص - نبال إبراهيم

كشف مدير عام شركة ألبان حمص محمد حماد لـ«الوطن» أن قيمة مبيعات الشركة من مختلف المنتجات المتنوعة بلغت نحو مليار ليرة سورية خلال النصف الأول من عام الحالي.

وبين حماد أنه يتم العمل حالياً على تخفيض نسب تكاليف الإنتاج من خلال إجراء صيانات دورية على خطوط الإنتاج والاعتماد بشكل كلي على خبرات عمال الشركة من دون استدعاء خبرات خارجية إضافة لسلسلة إجراءات قامت بها الشركة للحد من ارتفاع التكاليف كتخفيض استهلاك الوقود والمحروقات والطاقة الكهربائية والتخفيف من نسب الهدر في عملية الإنتاج قدر الإمكان.

وأوضح حماد أنه بناءً على توجيه رئيس الحكومة في زيارته مؤخراً للمنشأة تم توجيه مذكرة تفصيلية من إدارة الشركة إلى وزارة الصناعة توضح فيها خطة الشركة ورؤيتها لتطوير خطوط الإنتاج وإعادة ترميم وتأهيل المباني التي ستكون مستقبلاً مكاناً لوضع خطوط الإنتاج الجديدة فيها.

وأشار حماد إلى أن المنشأة تنتج مختلف أصناف الألبان والأجبان من «حليب معقم – لبن عيران –لبن معلب – لبنة معلبة – زبدة بقرية – سمنة بقرية – جبنة عكاوية – جبنة قشقوان إضافة للجبنة المطبوخة» لتأمين حاجة القطاع العام ومؤسسات التدخل الإيجابي إضافة لتغطية حاجة السوق المحلية في محافظة حمص والمحافظات السورية المجاورة، منوهاً إلى أن أغلب خطوط الإنتاج بالشركة قديمة ولا تتمكن من مواكبتها للأصناف الجديدة الموجودة في الأسواق المحلية عدا عدم توفر قطع الغيار لهذه الآليات ما يسبب ارتفاعاً زائداً في تكاليف الإنتاج.

وختم حماد قوله: إن الشركة حالياً بانتظار الدعم الحكومي والموافقات اللازمة لخطة تطوير المنشأة وتوسيعها وزيادة قدرتها الإنتاجية.

في صحة السويداء... الأقربون أولى بالوظائف

السويداء-عبير صيموعة

العنوان الأبرز لمسابقة مديرية صحة السويداء الأخيرة التي جرى تعيين شواغرها منذ نهاية العام الماضي ومنتصف العام الحالي هو توظيف عائلي بامتياز وخاصة أن تفصيل الشواغر جاء على مقياس رؤساء الدوائر والشعب في مديرية الصحة والقارئ لأسماء الناجحين في هذه المسابقة سيرى أنهم أقارب المسؤولين عن إدارة هذه الشعب من إخوة وأخوات.

ورغم بدء فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لتحقيق أولي في هذا الموضوع بناء على شكاوى من المتقدمين للمسابقة إضافة إلى العاملين في المديرية إلا أن المفاجأة الكبرى هو قيام الهيئة بإغلاق الملف.

وتشير الشكوى المقدمة إلى صحيفة «الوطن» أن الذين ظفروا بالتعيين هم (ا. م) وهي شقيقة معاون مدير الصحة –(م. ص) شقيقة رئيس الموارد البشرية –إضافة إلى قيام رئيس شؤون العاملين (ب. ع) بتعيين ابنته (ل. ع) وشقيقه (ك. ع) وابنة شقيقه (م. ع) عدا قيام رئيس الشؤون الإدارية في مشفى الوطني (ب. ش) بتعيين شقيقته (ن. ش) وقيام رئيس دائرة المهن الصحية (م. ك) بتعيين زوجته (ض. ع) ورئيس الشؤون القانونية بتعيين ابنته (ح. د) إضافة إلى أن الشكوى تضمنت التأكيد على قيام إحدى المفتشات في فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بتعيين شقيقتها (خ. هـ) علما أن هذه الأسماء هي غيض من فيض ممن جرى تعيينهم وفق المسابقة المذكورة عن طريق الوساطة والمحسوبيات وقد حصلت «الوطن» على وثائق تتضمن جميع الأسماء مع قرارات التعيين.

وأشارت الشكوى إلى أن مراقب في إحدى القاعات قام بدوره بقراءة الإجابات على الملأ أمام المتقدمين للامتحان.

وبعد أن قام عدد من الموظفين بالاعتراض على مجريات المسابقة تم الضغط عليهم وظيفيا من خلال إنهاء تكليفهم ونقلهم خارج مديرية الصحة كما أكد القائمون على الشكوى عدم تعاون مديرية الرقابة الداخلية لمديرية صحة السويداء إضافة إلى عدم تعاون فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في السويداء حول القضية رغم تقديم شكوى خطية حول هذه التجاوزات.

هذا ولم يقتصر مسلسل الفساد في مديرية صحة السويداء على المسابقة المذكورة لتسلط الشكوى الضوء على فساد آخر وهو اختراق المديرية للمادة ٧٧ من قانون العاملين الأساسي بتكليف (ب. ع) برئاسة شعبة شؤون العاملين الحاصل على شهادة بكالوريا زراعية رغم أن النظام الداخلي لوزارة الصحة والتوصيف الوظيفي ينص على أن شاغل المنصب يجب أن يكون فئة أولى، مع التأكيد على وجود موظفين أكفياء في المديرية حاصلين على إجازة الحقوق وتتوافر فيهم شروط شغل الوظيفة هذا فضلا عن تجاوزات كثيرة قام بها مدير شؤون العاملين أشارت إليها الشكوى المقدمة وهو قيامه باستخدام سيارة الصحة لأغراضه الشخصية وتعيين ابنته قبل إحداث المسابقة بعقود مؤقتة لمدة ثلاث سنوات جرى تجديدها تباعا كل ثلاثة أشهر.

هذا وبمخاطبة «الوطن» لمدير صحة السويداء للاستفسار عن تجاوزات المسابقة والشكوى المقدمة جاء الجواب بأن القضية تمت إحالتها للرقابة والتفتيش؟ ويبدو أن هذه الإجابة أصبحت المهرب أمام جميع المسؤولين في الصحة وفي غيرها من الجهات أمام أي تساؤل يوجه لهم عن ممارسات فاسدة أو تجاوزات قانونية.